

Distr.: General

15 July 2002

Arabic

Original: Arabic/English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة السابعة والخمسون

البند ٦٤ من القائمة الأولية*

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية

في منطقة الشرق الأوسط

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام**

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٢-١ مقدمة
٢	٤-٣ ملاحظات
٢	 الردود الواردة من الحكومات
٢	 إسرائيل
٤	 تونس
٥	 غواتيمالا
٥	 فيجي
٥	 قطر
٥	 لبنان
٦	 مصر

* A/57/50/Rev.1

** يشتمل هذا التقرير على الردود الواردة من الدول الأعضاء حتى شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

أولا - مقدمة

النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وأعدت تأكيد أهمية تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدتها.

٤ - وقد واصل الأمين العام إجراء مشاورات مختلفة مع الأطراف المعنية في المنطقة وخارجها لاستكشاف سبل ووسائل تعزيز إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. غير أنه لم يتحقق للأسف مزيد من التقدم. ونظرا للحالة الراهنة في المنطقة، فإنه من الضروري مواصلة بذل الجهود لإيجاد الظروف اللازمة لتهيئة بيئة أمنية مستقرة في المنطقة. ويؤكد الأمين العام من جديد استعداد الأمم المتحدة المستمر لتقديم أي مساعدة يمكن أن تكون مفيدة في هذا الصدد.

ثالثا - الردود الواردة من الحكومات

إسرائيل

[الأصل: بالانكليزية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٢]

١ - اعتبرت إسرائيل دائما أن المسائل النووية وجميع مسائل الأمن الإقليمي، التقليدية وغير التقليدية في الشرق الأوسط، ينبغي أن تعالج في السياق الشامل لعملية السلام. وفي هذا الإطار تدعم إسرائيل إمكانية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية تكون أيضا خالية من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والقذائف التسيارية، ويمكن التحقق منها على نحو متبادل.

٢ - ولا يعبر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢١/٥٦، المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط" بشكل ملائم عن موقف إسرائيل بالنسبة للمسألة النووية في الشرق الأوسط. ولدى إسرائيل

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في الفقرة ١٠ من قرارها ٢١/٥٦ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أن يواصل السعي إلى إجراء مشاورات مع دول منطقة الشرق الأوسط والدول المعنية الأخرى، وفقا للفقرة ٧ من القرار ٣٠/٤٦ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، آخذا في اعتباره تطور الحالة في المنطقة. كما دعت إلى أن يلتزم آراء تلك الدول بشأن التدابير المبينة في الفصلين الثالث والرابع من الدراسة المرفقة بتقريره (A/45/435) أو التدابير ذات الصلة الأخرى، من أجل التحرك تجاه إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط. وفي الفقرة ١١ من القرار نفسه طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السابعة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار. وهذا التقرير مقدم استجابة للطلب.

٢ - وفي ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢، بعث الأمين العام بمذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء موجهة فيها النظر إلى الفقرة ١٠ من القرار ٢١/٥٦، وطالبا آراء الدول الأعضاء بشأن المسألة. وقد وردت ردود من كل من مصر وغواتيمالا وفيجي وإسرائيل ولبنان وقطر وتونس، تُستنسخ نصوصها في الفرع الثالث أدناه. وستصدر أي ردود أخرى ترد من الدول الأعضاء كإضافة لهذا التقرير.

ثانيا - ملاحظات

٣ - يلاحظ الأمين العام أن مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط لا تزال كبيرة الأهمية. وجليد بالذکر أن الدول الأطراف أعربت مجددا في الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٥، عن دعمها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة

- في الواقع، تحفظات موضوعية ومهمة إزاء بعض عناصر هذا القرار.
- ٣ - وبصرف النظر عن هذه التحفظات، فإن إسرائيل انضمت منذ ما يزيد على ٢٠ سنة إلى التوافق حوله وبذلت جهودا كبيرة للمحافظة على لغته ومنع التغييرات الانفرادية فيه. وقد تصرفت إسرائيل على هذا النحو انطلاقا من إيمانها بأنه بدلا من شرح مختلف المواقف، فإن هناك حاجة جوهرية لبناء الثقة وإيجاد رؤية مشتركة لجميع الدول في الشرق الأوسط.
- ٤ - وينبغي أن يراعى الترويج لهذه الرؤية الظروف الخاصة بالشرق الأوسط. فبلدان المنطقة مستمرة في الحصول على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها وتطويرها، وفي إنكار حق إسرائيل في الوجود، وتوجيه الممارسات العدوانية نحوها. وبالإضافة إلى ذلك فإن كون الدولة، في هذه المنطقة، طرفا في الاتفاقيات العالمية لا يوفّر بالضرورة الضمانات الكافية نظرا لسجل عدم امتثال بعض الدول للالتزامات الدولية، وحالة العراق مثال جليّ على ذلك. وتترك هذه البيئة من التهديدات المتعاظمة آثارا مهمة على قدرة المنطقة على التحرك تجاه إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية.
- ٥ - ولذلك، فإن الحاجة ملحة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية للبلدان الباعثة على القلق في الشرق الأوسط. ولا يقتصر عمل هذه البلدان على الأنشطة المتعلقة بانتشار الأسلحة على نطاق واسع، بل إنها ضالعة أيضا في دعم الإرهاب. وهناك حاجة ماسة لبذل طائفة واسعة من الجهود الدولية والإقليمية والوطنية لتشجيع اتخاذ تدابير تشمل إجراءات مراقبة أكثر صرامة على صادرات المواد الحساسة إلى هذه البلدان.
- ٦ - ويسرر هذا الواقع المقلق في الشرق الأوسط اعتماد نهج عملي تدرّجي، مع أخذ الهدف النهائي في الاعتبار وهو تحقيق سلام شامل بين جميع الدول في المنطقة. وكما برهنت التجربة في مناطق أخرى كأمریکا اللاتينية، تعتبر هذه العملية في جوهرها عملية تراكمية. ولا يمكن لها أن تبدأ واقعا إلا بترتيبات متواضعة لتدابير بناء الثقة، من أجل بناء الثقة المتبادلة الضرورية للاضطلاع بمزيد من مشاريع التعاون الأمني الطموحة.
- ٧ - ولا يمكن التوصل إلى وضع تدابير للرقابة الفعّالة على الأسلحة، والمحافظة عليها، إلا في منطقة لا تكون فيها الحروب والصراعات المسلحة والإرهاب والعداء والتحريض السياسيان مظهرا من مظاهر الحياة اليومية.
- ٨ - وقد سعت إسرائيل في السنوات الأخيرة إلى إرساء قواعد ثابتة للسلام في منطقتها تقوم على أساس مصالح تاريخية تنطوي على مفاهيم التسوية والثقة والاحترام المتبادلين، وفتح الحدود وحسن الجوار. وقد وضع الأساس لتعايش إسرائيل مع جيرانها في معاهدتي السلام الثنائيتين مع مصر والأردن، وما زلنا نأمل في أن يتسع نطاق هذه العملية ليشمل الفلسطينيين ولبنان وسوريا.
- ٩ - وبالإضافة إلى ذلك، وفي أعقاب مؤتمر مدريد لعام ١٩٩١، بذلت إسرائيل جهودا كبيرة للإسهام في إنجاح محادثات تحديد الأسلحة والأمن الإقليمي في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف لعملية السلام. وتعتبر محادثات تحديد الأسلحة والأمن الإقليمي المنتدى الملائم لتعزيز الثقة من أجل معالجة مسائل الأمن الإقليمي وتحدياته. وللأسف فإن هذه المحادثات، بدلا من أن تصبح قناة مهمة للحوار الإقليمي، توقفت بفعل دولة أخرى في المنطقة.
- ١٠ - وعلى الرغم من عدم التقدم المذكور على المستوى الإقليمي، حاولت إسرائيل خلال العقد المنصرم أن تعمل

١٣ - وفي اعتقادنا أن حلولاً أحادية الجانب وغير متوازنة، تهدف إلى عزل إسرائيل واستبعادها، مثل القرار المتعلق بخظر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، لا تسهم في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. فضلاً عن ذلك، فإنها تقوّض الثقة ومناخ التعاون اللذين يعتبران عنصرين أساسيين لتحقيق هذا الهدف، في الوقت الذي تتجاهل فيه الواقع المعقّد للمنطقة.

١٤ - وعلى البلدان، لا سيما في الشرق الأوسط، أن تدرك أن هذه القرارات لا يمكن أن تكون بديلاً عن ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة، أو بناء الثقة والتقليل من التهديدات وإنشاء علاقات سلمية في المنطقة، التي تشكل جميعها معالم أساسية على طريق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

١٥ - لقد اتبعت إسرائيل بثبات، على مدى السنوات، السياسة الموضحة أعلاه. وهي تنظر إليها على أنها سياسة صالحة اليوم كما كانت صالحة عبر العقود الماضية. لأن هذه السياسة توفر إرشاداً سليماً للأمن الإقليمي، يقوم على أسس الاستقرار والسلام.

تونس

[الأصل: بالعربية]

[٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢]

١ - دعت الجمعية العامة، في القرار المعني بالمسألة، بلدان المنطقة إلى الإعلان لدى مجلس الأمن عن مساندتها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، ودراسة السبل المؤدية إلى نزع السلاح تماماً وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. كما حث الأمين العام للأمم المتحدة على مواصلة التشاور مع بلدان المنطقة واستطلاع آرائها بشأن الإجراءات المعروضة في الدراسة الملحقه بتقريره المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠.

على زيادة مشاركتها في الإطار التنظيمي المعياري للجهود الدولية لتحديد الأسلحة التي لا تنتقص من الهوامش الأمنية الحيوية بالنسبة لها. وتشكل هذه الجهود عنصراً مهماً في مجمل الجهود الرامية إلى تحسين المناخ الأمني الإقليمي. وبهذه الروح وقّعت إسرائيل اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام ١٩٩٣، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ١٩٩٦ وصدّقت على اتفاقية الأسلحة التقليدية لعام ١٩٩٥.

١١ - وتمثل إسرائيل لأحكام نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، وتحترم نظم الموردين الأخرى وتشترك في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وخلال السنة المنصرمة، شاركت بشكل بنّاء في الجهود المبذولة في الأمم المتحدة وغيرها من المنتديات الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية والتكنولوجيا المتصلة بها. كما أنها تعلق أهمية على مداورات الأمم المتحدة بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وتأمل في أن يسهم تنفيذ برنامج العمل ذي الصلة في مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي.

١٢ - وكما لاحظ المجتمع الدولي، فإن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ينبغي أن يقوم على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين جميع الدول في المنطقة المعنية. ولا يمكن إنشاء منطقة من هذا القبيل إلا من خلال مفاوضات مباشرة بعد أن تكون الدول قد اعترفت بعضها البعض وأقام فيما بينه علاقات سلمية ودبلوماسية كاملة. ولا يمكن أن ينشئ هذه المنطقة إلا الأطراف أنفسهم، كما أنها لا يمكن أن تنشأ في وضع تظل فيه بعض الدول في حالة حرب نشطة مع إسرائيل وتمتنع من حيث المبدأ عن إقامة علاقات سلمية معها أو حتى الاعتراف بحقوقها في الوجود.

فيجي

[الأصل: بالانكليزية]

[١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٢]

تؤيد جمهورية جزيرة فيجي إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، كما تدعم الطلب المتعلق بتقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين.

قطر

[الأصل: بالعربية]

[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢]

نظرا لالتزام قطر بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وانطلاقا من التزامها بالمعاهدات الدولية، فإن جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية يعتبر إجراء وإسهاما كبيرا في ترسيخ السلم والأمن والاستقرار في المنطقة. وتؤكد قطر على أن تكون هذه المبادرة ملزمة لجميع الدول دون استثناء.

لبنان

[الأصل: بالانكليزية]

[١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢]

يلتزم لبنان بجميع القرارات التي اعتمدها الأمم المتحدة الهادفة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

٢ - وتجدر الإشارة إلى أن تونس سبق أن صادقت على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بمقتضى القانون ٥ لسنة ١٩٧٠. كما أن دول الجامعة العربية بصدد صياغة مشروع معاهدة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها السلاح النووي. وقد صادقت كل بلدان الشرق الأوسط على عدم انتشار الأسلحة النووية، باستثناء إسرائيل، علما بأنه يُقصد بالشرق الأوسط في القضية الحالية الدول الأعضاء بالجامعة العربية بالإضافة إلى إيران وإسرائيل.

٣ - وفي هذا الاتجاه، وجب انضمام كل الدول المعنية إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع المرافق النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي كل الحالات فإن هذا التوجّه يجب ألا يكون بأي حال من الأحوال عائقا أمام اكتساب المعارف والمهارات النووية للاستعمالات المدنية، أو أن تطبق المعاهدة من طرف كل الأطراف بدون تمييز.

غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]

[١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢]

في هذا الخصوص، أود أن ألفت انتباهكم إلى أننا نعتبر أن قرارات الجمعية العامة ٢٤/٥٦ بء و ٢٤/٥٦ قاف و ٢١/٥٦ مهمة ومفيدة على الصعيد العالمي في إطار السعي إلى تحقيق السلام والأمن في عالم خالٍ من ويلات الحرب، ومن ثم تجنب خطر اندلاع حرب نووية. وأملا في أن تقبل البلدان الحائزة للأسلحة النووية داخل أراضيها إخضاع منشآتها لإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يتعين معالجة موضوع إيجاد توازن معقول في القوى بما يمكن جميع دول العالم من أن يكون لديها حد مقبول من القدرة الهجومية.

مصر

الأوسط لعام ١٩٩٥، أقر مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ بالإجماع في وثيقته الختامية تأكيده المتجدد على أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار، وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. (انظر NPT/Conf.2000/28، الفقرة ١٦-٣) التي تنص على ما يلي: "ويشير المؤتمر إلى أنه كان قد دعا في الفقرة ٤ من القرار المتعلق بالشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ جميع الدول في الشرق الأوسط التي لم تكن قد انضمت بعد إلى المعاهدة أن تفعل ذلك دون استثناء، وفي أقرب وقت ممكن، وأن تُخضع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية". ويلاحظ المؤتمر في هذا الصدد أن تقرير الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ (NPT/Conf.2000/7) ذكر أن العديد من الدول انضمت إلى المعاهدة، وأنه بحالات الانضمام هذه أصبح جميع دول منطقة الشرق الأوسط أطرافاً في المعاهدة باستثناء إسرائيل. ورحب المؤتمر بانضمام تلك الدول مؤكداً من جديد أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة ووضع جميع مرافقها النووية تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية تحقيقاً للهدف المتمثل في الوصول إلى الانضمام الشامل للمعاهدة في الشرق الأوسط".

٤ - وتدرك مصر أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط مهمة صعبة. ومن المؤكد أن لكل منطقة في العالم خصائصها ويجب أن يكون إنشاء هذه المنطقة متلائماً مع تلك الخصائص. لكن مصر لا تشارك الرأي القائل بأن إقامة سلام على نطاق كامل وإنشاء علاقات سياسية واقتصادية شاملة بين جميع دول المنطقة يعد شرطاً مسبقاً للبدء في إجراء مفاوضات بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. ولو كانت هذه الحجة صحيحة لما أمكن على الإطلاق التفاوض بشأن معاهدة عدم انتشار

[الأصل: بالانكليزية]

[٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢]

١ - إن التزام مصر بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية هو التزام لا جدال فيه. فقد أُدرج البند المعنون (إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط) لأول مرة في جدول أعمال الجمعية العامة في عام ١٩٧٤ بناء على طلب جمهورية إيران الإسلامية ومصر. ومنذ ذلك التاريخ ظلت الجمعية العامة تتخذ قراراً سنوياً في هذا الشأن، يجري منذ عام ١٩٨٠ اتخاذه بتوافق الآراء. وظلت مصر أيضاً تقوم على مدى السنوات بدور رائد في تعزيز الهدف الرامي إلى تخليص منطقة الشرق الأوسط من التهديد المتمثل في الأسلحة النووية.

٢ - وقد عملت مصر، بصفتها دولة طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ودولة موقعة على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، على أن تظهر بشكل واضح لا لبس فيه رفضها الخيار النووي الذي يمثل تهديداً جسيماً للسلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط. وتلاحظ مصر اليوم أن جميع دول الشرق الأوسط أصبحت أطرافاً في المعاهدة عدا إسرائيل التي تصر مع الأسف على تجاهل النداءات المتكررة للانضمام إلى المعاهدة وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي تطيل بذلك أمد الخلل الخطير المائل في المنطقة.

٣ - وتأتي الأهمية التي أوليت لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط أثناء مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠، لتمثل شهادة أخرى على التزام المجتمع الدولي بإنشاء هذه المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط. وبالإضافة إلى القرار المتعلق بالشرق

وبدء المفاوضات. أما النظر إلى المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط على أنها مجرد إجراء يقصد به وضع ختم للتصديق على إقرار سلام دائم فإنه لا يتفق مع رؤية مصر، فإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط هو في حد ذاته تدبير مهم لبناء الثقة، وعمل يرمي إلى تحقيق المصالحة السياسية. وعلاوة على ذلك فإن القول بأن العلاقات السلمية الكاملة يجب أن تقوم قبل بدء المحادثات بشأن هذه المنطقة، ثم الإصرار في الوقت ذاته على الاحتفاظ بالخيار النووي، هما بوضوح حجتان تنفي كل منهما الأخرى وتتناقض كل منهما مع الأخرى. ففي منطقة متفجرة كمنطقة الشرق الأوسط لا يمكن تحقيق سلام وطيء ودائم ما دام التهديد النووي لا يزال مخيما على أحوائها.

٧ - وسوف تواصل مصر سعيها لتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن، وسوف تواصل سعيها في هذا الصدد لالتماس الدعم من الدول الموجودة في المنطقة وخارجها. وعلاوة على ذلك، ستواصل مصر مساعيها لتحقيق هدف إنشاء هذه المنطقة استنادا إلى نتائج مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠. وستواصل كذلك المبادرة التي أطلقتها في نيسان/أبريل ١٩٩٠، من أجل إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط. وفي إطار هذه المساعي ستواصل مصر التماس الدعم من جانب المجتمع الدولي ومن جميع الملتمزمين بتخليص العالم من التهديد الذي تفرضه الأسلحة النووية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

الأسلحة النووية في منطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلكو) أو حتى معاهدة بليندايا. ورغم أن الصراعات لا زالت متأججة في كثير من مناطق أفريقيا للأسف حتى يومنا هذا، لم يجر التذرع بهذه الصراعات كأسباب تحول دون إجراء مفاوضات بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. وترى مصر أن التجربة أظهرت أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق التوتر والصراع يُسهم بحق في تخفيف حدة التوترات ومنع نشوب الصراعات وإقامة علاقات سلمية وتعاون متبادل.

٥ - على إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أي منطقة في العالم يُحتم وجود التزام إقليمي بذلك الهدف. ومما لا شك فيه أن هذا الالتزام قائم في الشرق الأوسط، كما يشهد على ذلك اعتماد الجمعية العامة كل سنة قرارا بتوافق الآراء بشأن المسألة، واعتماد هيئة نزع السلاح مبادئ توجيهية بتوافق الآراء في دورتها الموضوعية لعام ١٩٩٩ بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين دول المنطقة المعنية. وفي ذلك الصدد تلاحظ مصر، مع الارتياح، أن هناك اتفاقا على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط وضرورة التشجيع على إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل. وترى مصر أنه من الضروري تحويل الالتزامات إلى إجراءات ملموسة حتى يكون لها أثر حاسم وإيجابي في عملية السلام على الشرق الأوسط.

٦ - بيد أن ربط إجراء مفاوضات بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بقائمة متزايدة من الشروط المسبقة هو أمر محكوم عليه بالفشل. وترى مصر أن الشرط المسبق الوحيد لإجراء مفاوضات بشأن البدء في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط هو أن تمتلك دول المنطقة الإرادة السياسية للجلوس سويا